

**Fw: Déclaration finale du 29 mai 2010**

Dimanche 30 mai 2010 15h43

De: "alemrini" <alemrini@menara.ma>
 À: "Ccr Ccr" <ccregion@yahoo.fr>
 Cc: "naoual yamouri" <naoual65@yahoo.fr>
 1 fichier (3069 ko)



SAM_072...

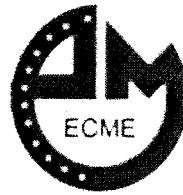
Chère Naoual

je te prie de transmettre cette information en relation avec la régionalisation à M. le Président et eventuellement à l'ensemble des membres

amitiés

amina

----- Original Message -----

From: Jamal Ryane**To:** Jamal Ryane**Sent:** Sunday, May 30, 2010 3:03 PM**Subject:** Déclaration finale du 29 mai 2010

المنبر المدني لمغاربة أوروبا يعقد جمعه العام الأول بأمستردام 29 ماي 2010

البيان الخاتمي

انعقد بأمستردام يوم السبت 29 ماي 2010 الجمع العام الأول للمنتدى المدني لمغاربة أوروبا بمشاركة أطر وممثلين عن جماعيات وشبكات ومنظماط غير حكومية من أغلب الدول الأوروبية ونظرا لأهمية موضوع الجهوية الموسعة في المغرب وراهنيته ارتأى المنظمون افتتاح الجمع العام بندوة حول الهجرة والجهوية الموسعة في المغرب أطراها أساتذة وباحثين من مغاربة أوروبا كانت مناسبة لاستخلاص مجموعة من التوصيات والمقترنات نرفقها بهذا البيان.

تفيدا لما أوصى به اللقاء التأسيسي للمنبر المنعقد بمدريد بتاريخ 6 مارس 2010تناول جدول أعمال الجمع العام نقطتين أساسيتين تتعلق الأولى بمناقشة وثيقة التأسيس والمصادقة عليها، والثانية هيكلة المنبر وتأسيس لجانه الفرعية، وفيما يتعلق بالوثيقة التأسيسية التي كانت مفتوحة لمساهمة أعضاء المنبر وأصدقائه منذ الجمع التأسيسي في مارس الماضي صادق الجمع العام على صيغتها النهائية مع التغييرات والإضافات التي تمت

الموافقة عليها. (يرفق نص الوثيقة بهذا البيان)
 كما صادق الجمع العام على برنامج تحركات ونشاطات المنبر في أفق الخمس سنوات المقبلة نعرضه فيما يلي:

- 1- تنظيم ندوة حول دور مغاربة أوروبا في التعريف بمشروع الجهوية الموسعة ومقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية بتاريخ 20 يوليوز 2010 بطنجة.
- 2- تنظيم ندوة دولية بالشراكة مع البرلمان الأوروبي حول الحقوق السياسية وازدواجية الانتماء والمواطنة في نوفمبر 2010
- 3- تأسيس مرصد لحوار الثقافات في الفضاء المتوسطي
- 4- تنظيم لقاء دولي بين المهاجرين المغاربة واللاتينيين المقيمين في أوروبا في فبراير 2011
- 5- تنظيم لقاء بين مغاربي أوروبا (تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا والمغرب) في يناير 2012
- 6- تنظيم المنتدى المدني الأول لمغاربة أوروبا في نوفمبر 2011 وتنظيم الموالي في المغرب سنة 2013.
- 7- إصدار تقارير سنوية حول الهجرة وحقوق الإنسان في المغرب وأوروبا ابتداء من 2012
- 8- تنظيم جامعة صيفية حول دور مغاربة أوروبا في الانتقال الديمقراطي بالمغرب وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المتوسطية يوليوز 2013

فيما يتعلق بالهيكلة وآليات التدبير صادق الجمع العام على تشكيل مجلس تنسيقي يتكون من 17 عضو تم اختيارهم كالتالي:

- 1- لطيفة بوطاهر/فرنسا
- 2- هند فاضلي/بلجيكا
- 3- الزهرة موريل/فرنسا
- 4- هدى العيادي/إسبانيا
- 5- عبدالحميد البحوفي/إسبانيا
- 6- عبد العزيز سارت/بلجيكا
- 7- محمد مرiziقة/فرنسا
- 8- مالك الناجم/ألمانيا
- 9- جمال الدين ريان / هولندا
- 10- كمال الرحموني/إسبانيا
- 11- مهير و محمد/ألمانيا
- 12- عبد الغني بنموسى/بلجيكا
- 13- الدحموني مصطفى/ هولندا
- 14- جادر بنعلال/بلجيكا
- 15- فريد المويشني/إسبانيا

وعضوين ملاحظين من المغرب عن المنظمات المدنية الصديقة الداعمة وتوكيل التنسيقية باقتراحهم.

واختار المجلس التنسيقي بدوره من بين أعضائه سكرتارية تتكون من خمسة أعضاء هم التالية أسمائهم:

- 1- عبد العزيز سارت/بلجيكا
- 2- عبدالحميد البحوفي/إسبانيا
- 3- لطيفة بوطاهر/فرنسا
- 4- جمال الدين ريان / هولندا

5- محمد مرزيقه/ فرنسا

- كما اختار المجلس التنسيقي الأستاذ عبد الحميد البوحالي منسقا عاماً للمنبر مهمته الحديث باسم المنتدى والتنسيق بين المجلس التنسيقي وسكرتارية المنبر.
- تكون مدريد/إسبانيا مقرا إداريا للمنبر وبروكسل مقرا تنظيميا وباريس مقرا لجنة التوجيهية وهولندا مقر للإعلام والتواصل إلى جانب الحوار مع شركائنا لفتح مقر في الرباط/المغرب وقرر المشاركون والمشاركات تنظيم اللقاء المسبق بدوسلدورف/ألمانيا، كما قرر الجمع العام اعتبار المشاركين والمشاركات في لقاء مدريد التأسيسي وهذا الجمع العام المنعقد بأمستردام أعضاء مؤسسين للمنبر وأعضاء في الجمع العام.
- صادق الجمع العام على تجديد هيكله كل ثلاثة سنوات وأنهى الجمع العام أشغاله بالصادقة على مجموعة من التوصيات.

في موضوع الجهة الموسعة ومشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية:

- ربط إقامة نظام جهوي موسع بالمغرب بإصلاحات سياسية ودستورية عميقة تكون إطارا لنظام جهوي متقدم
- اعتماد التدرج في أي مقاربة جهوية وتجاوز التقسيم الجهوي الحالي تتمتع فيه الجهات بصلاحيات تنفيذية وتشريعية وجبلية
- أن يعتمد مشروع النظام الجهوي المقاربة الثقافية واللغوية في تحديد الجهة إلى جانب التقسيم الإداري.
- فتح المجال لمساهمة مغاربة الخارج لإغناء النقاش حول مشروع الجهة الموسعة والاعتراف بالحقوق السياسية لمغاربة الخارج سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الجهات القادمين منها وتنظيم استفادة هذه الأخيرة من عائداتهم المالية.
- التسريع بإصلاح النظام القضائي المغربي وتهيئه للإشراف على مراقبة تنفيذ النظام الجهوي والتحكيم في التضارب والنزاعات بين السلطة الوطنية والجهوية.
- اعتبار مقترن الحكم الذاتي في الصحراء الغربية من طرف الدولة المغربية حلاً عادلاً ومناسباً للنزاع وضمانة لأمن واستقرار شعوب المنطقة ودولها والدعوة إلى ربطه وتعزيزه بالإصلاحات السياسية.
- رفض أي تدخل رسمي للدولة ومؤسساتها في توجيه المواطنين المغاربة بالخارج والتدخل في مبادراتهم المستقلة للتعریف بالحل المغربي العادل وفي آليات تصريفه بكل استقلالية.
- فتح قنوات للحوار مع الصحراويين الموليين للبوليزاريо من المقيمين في أوروبا بشكل مباشر مجتمع مدني مستقل.

في المواطن والحقوق السياسية لمغاربة الخارج:

- مواصلة جمع الدعم والتعريف بحقوقنا السياسية وفي مقدمتها المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 2012 وتفعيل مبادرة تنظيم ندوة مشتركة بين الفرق البرلمانية بالمغرب والمنبر في بداية 2012.
- رفع وصاية وتدخل الدولة المغربية في الشأن الديني لمغاربة أوروبا ودعوة الدول الأوروبية للتوافق على إنشاء مؤسسات ديموقراطية لتدبير الشأن الديني بمشاركة جميع منظمات المسلمين الثقافية منها والاجتماعية والدينية.

في التنسيق وتأسيس لوبى مغاربة أوروبا:

- دعوة الكفاءات من مغاربة أوروبا والجمعيات والشبكات المدنية للإلتقاء بهذه المبادرة أو التعاون معها لتحقيق دور فاعل ومؤثر لمغاربة أوروبا فيما يتعلق بمصالحهم والمصالح المشتركة للمغرب وأوروبا.

تمت المصادقة على هذا البيان بإجماع المشاركين والمشاركات في الجمع العام.

أمستردام 29 ماي 2010

Jamal Eddine Ryane

Président du Mouvement des MRE Démocrates

Membre Global Migration and Gender Network

Membre Anna Lindh Foundation

Membre Defend International Norway

<http://www.mddmre.org/>

Mob.: +31 (0)659059550

Amsterdam - The Netherlands

خلاصات و توصيات ندوة

"سيرة الجهوية الموسعة بالغرب و دور المغاربة المقيمين بالخارج"

المنعقدة بأمستردام، يوم السبت 29 ماي 2010

نظم المركز الأوروبي متواسطي للهجرة والتنمية ندوة حول موضوع "سيرة الجهوية الموسعة بالغرب و دور المغاربة المقيمين بالخارج" بدعم من مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج و مجلس الجالية المغربية بالخارج يوم السبت 29 ماي 2010 بأمستردام، والتي استدعي إليها الأحزاب المغربية بمشاركة منتدى المنظمات التنموية بشمال المغرب و مجموعة من الأساتذة الباحثين و المتخصصين. وقد حضر فعاليات هذه الندوة 150 ممثلا لجمعيات المجتمع المدني الممثلة للجالية المغربية بكل من هولندا و بلجيكا و فرنسا و الدانمارك و السنغال و إيطاليا. وقد انتظمت أشغال هذه الندوة في محورين، هما:

1. دور المجتمع المدني في دعم التنمية الجهوية بالغرب.
2. آفاق و تحديات الجالية المغربية بالخارج و انخراطها في الأوراش الوطنية المغربية.

إلى جانب مائدة مستديرة حول مشروع الجهوية الموسعة و آفاقها للمغاربة المقيمين بالخارج شارك فيها ممثلي الأحزاب السياسية المغربية، حيث استعرضوا مقتراحات أحزابهم فيما يتعلق بالجهوية الموسعة بالغرب و وجهات نظرها و مواقفها من دور الجالية المغربية بالخارج و مشاركتها السياسية.

و قد عرفت هذه الأشغال نقاشا مكثفا أبان فيه مختلف المشاركين عن أهمية الموضوع و جدية الأفكار و التي يمكن أن نجملها في ما يلي:

1. إن الجهوية الموسعة أهم مستجد في المشهد السياسي المغربي، ومرد ذلك ليس إلى طبيعته الإدارية و المجالية والتنظيمية فحسب، بل و كذلك إلى ارتباطه الوثيق بجملة من القضايا الحساسة والوازنة كالوحدة الترابية و التنمية و المواطنة والديمقراطية و المشاركة السياسية و العدالة الاجتماعية و الهجرة، وغيرها. هذه القضايا التي تشكل من بين أخرى تحديات أمام بلورة مشروع المجتمع الحداثي الديمقراطي، ما لم تعالج بكيفية علمية ومتوازنة و تشارکية بين مختلف مكونات المجتمع المغربي.

2. إن إسهام الجالية المغربية في هذا الورش المهيكل له أهميته الخاصة لكون هذه الجالية تعيش في مجتمعات ذات تقاليد جهوية تشكل مرجعها في هذا المجال من قبيل ألمانيا و فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و ما لهذه الجالية من معرفة و خبرة بهذه التنظيمات الجهوية و انعكاساتها على المشاركة في الشأن العام و التنمية عموما سواء كفاعلين أو مسؤولين أو كأفراد في بلدان الإقامة. والتي يمكنها أن تشكل رافدا مهما في بلورة جواب مغربي أصيل يأخذ بعين الاعتبار التجارب الجهوية الرائدة.

- 
3. التأكيد على أن مشروع الجهوية الموسعة مدخل أساسي في توطيد وحدة التراب الوطني و تدعيم الديمقراطية المحلية و توسيع المشاركة في مختلف مناحي التدبير السياسي و الجماعي و على مختلف المستويات. و في هذا الصدد، تمت الإحالة على ما ورد في الخطاب الملكي الذي نص على المشاركة السياسية للجالية المغربية و حقها في الترشح و الانتخاب حسب مقتضيات الدستور المغربي.
4. أهمية إشراك الجالية المغربية من أجل تقوية الروابط مع الوطن بما فيها النساء و الشباب تماشيا مع الأوراش الإصلاحية التي تم فتحها من قبيل مدونة الأسرة و رفع التحفظات على الاتفاقية الدولية لمحاربة التمييز ضد المرأة، و إصلاح القضاء... و ذلك في أفق إعادة الاعتبار مواطنة الجالية المغربية و تثمين دورها التنموي بالعمل على الاستجابة لمطالبه المتعلقة بالجوانب الحقوقية و الإدارية و القانونية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية...
5. تسجيل إجماع ممثلي الأحزاب الحاضرين على المشاركة السياسية للجالية المغربية في الانتخابات المغربية و تمثيلها في مجلس النواب، و التي عاهدت الحضور على أنها سوف تحرك هذا الملف، و تطالب الحكومة والمعنيين بالأمر بإقرار هذا المطلب و الدفاع عنه، حتى يتم تنفيذه.

كما أوصى المشاركون بما يلي:

1. الهجرة و الجهوية:

- تثمين المساهمة الاقتصادية و الاجتماعية للجالية المغربية بالخارج، عبر إشراكها في جميع الأوراش الوطنية بما فيها ورش الجهوية.
- العمل على ابتكار أشكال مشاركة الجالية المغربية في الخارج في تدبير الجهوية بالمغرب.
- ضرورة إشراك الجالية المغربية في الاستشارات الجارية مع مختلف مكونات المجتمع المغربي حول الجهوية الموسعة و في مختلف مراحل بلورة و تفعيل هذا المشروع.
- إشراك جمعيات الهجرة في مختلف المؤسسات الجهوية كما في بلورة مختلف المخططات التنموية الجهوية و المحلية.
- الحفاظ على التعدد اللغوي و الثقافي تصير معه اللغة الأمازيغية لغة رسمية.
- خلق مؤسسات اجتماعية واقتصادية وثقافية جهوية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعاهد، المكتبات....)
- إعادة الاعتبار للمقومات التاريخية والثقافية المحلية، من خلال إدماجها في المقررات الدراسية الجهوية.
- إنشاء مرصد الجهوية الموسعة يضم ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني للجالية المغربية بالخارج
- الحفاظ و تطوير المكتسبات الهامة التي حققتها الحركة النسائية المغربية، بضمان تمثيلية النساء في كل المؤسسات الجهوية.

2. الهجرة و التنمية:

- بلورة سياسة دقيقة و واضحة للهجرة، تجعل من الجالية المغربية بالخارج طرفا جوهريا في مسلسل التنمية، مع تحديد الأهداف و الوسائل الضرورية لذلك.
- إحداث صندوق تضامني لفائدة المناطق الفقيرة و الضعيفة المصدرة للهجرة، بمساهمة الدولة و الجهات و الجمعيات التنموية بالمغرب و الخارج.
- استثمار تحويلات الجالية المغربية بالخارج في المناطق المنحدرة منها
- دعم الشراكة و عقلتها بين الجالية المغربية بالخارج و بين الجهات التي ينحدرون منها عبر خلق شبكات التواصل و التعاون بين الجمعيات التنموية و الجمعيات المغربية بالخارج .
- تثمين المشاريع المنجزة في إطار علاقات الشراكة بين منظمات المجتمع المدني في الداخل و المهاجر، و مطالبة الدولة بالعمل على تدعيم هذا المسار من خلال برامج التنمية الاجتماعية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا).
- العمل على تعميم شبكات التعاون و الشراكة بين مختلف الفعاليات المدنية الجهوية.

3. الهجرة و المواطنة و المشاركة السياسية:

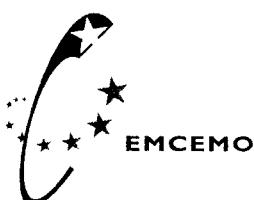
- تمكين المواطنين المغاربة بالخارج من تمثيلية ديمقراطية في كل المؤسسات الوطنية، بداية بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و المجلس السمعي البصري و بنك العمل و غيرها من المؤسسات الوطنية التي تعرف مشاركة كل القطاعات الاجتماعية و المهنية.
- تفعيل حق المشاركة السياسية للمهاجرين المغاربة في الانتخابات التشريعية المقبلة سنة 2012.
- تنظيم حق الانتخاب و التصويت للمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج في الانتخابات التشريعية المباشرة في مجلس النواب و غير المباشرة في مجلس المستشارين و المؤسسات الوطنية الأخرى برسم 2012.

4. الهجرة و الحقوق القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية:

- احترام و تطبيق المعاهدة الدولية لحماية العمال المهاجرين و أسرهم التي صادق عليها المغرب مع رفع كل التحفظات حولها.
- قيام السلطات العمومية المغربية بواجب حماية المغاربة في الخارج، في مجال محاربة العنصرية، و ضمان الرعاية القانونية و المراجعة الضرورية للاتفاقيات الثنائية في هذا الشأن، بما يخدم و يعزز حقوق و مكتسبات الجالية المغربية بالخارج.
- وضع ميثاق للجالية المغربية بالخارج يحدد حقوق و واجبات الجالية المغربية.
- استثمار الوسائل الإعلامية لتقليل الفجوة لا سيما بين شباب المهاجر و الوطن الأم دوما إغفال علاقتها بالجهات الأصلية، عن طريق تأهيل وسائل الإعلام الوطنية و انفتاحها المستمر و غير المشروط على قضايا الجالية و أنشطتها و مبادراتها و التعبير عن طموحاتها و انتظاراتها، مع أخذ الجانب اللغوي و الثقافي بعين الاعتبار.



- مطالبة الحكومة المغربية بالعمل من داخل المنتدى العالمي للهجرة و التنمية على:
 - احترام حقوق الإنسان و حمايتها و رفض كل أشكال الطرد و عرقية حرية تنقل المهاجرين.
 - إشراك المنظمات المدنية بالداخل و الخارج في الاستشارات التهيئة لأشغال المنتدى التي ستتعقد في المغرب في 2012.
- و في نهاية اللقاء اتفق المشاركون على ما يلي:
- تكليف شبكة الجمعيات الديمقراطية المغربية في الهجرة ب:
 1. صياغة مذكرة للسيد رئيس اللجنة الاستشارية الملكية، و تضمينها الآراء التي ستتوصل بها لجنة المتابعة من طرف مختلف المشاركون و الفعاليات الراغبة في المساهمة،
 2. إنشاء لجنة لصياغة مشروع أجراة المشاركة السياسية في أفق 2012، و مناقشته مع مختلف الفرق البريطانية و الهيئات الحكومية و الحزبية و النقابية، مع تنظيم لقاءات تعبيوية لمتابعة حملة المطالبة بتحقيق المشاركة السياسية.
 3. مطالبة وزارة الجالية المغربية بالخارج بإدماج موضوع الحقوق السياسية ضمن اللقاء المقرر المنظم بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر.
- تنظيم لقاء بالعرائش بمشاركة بين الشبكة الأورومغربية للهجرة و التنمية و منتدى المنظمات التنموية بشمال المغرب خلال شهر يوليو 2010 ، حول مختلف تجارب جمعيات التنمية بالداخل و الخارج وفق محاور يتم تحديدها، يهدف إلى بناء شبكات جهوية و موضوعاتية تعمل على تقوية التبادل و الشراكة و التعاون بما يساري مشروع الجهوية الموسعة.



Euro-Mediterraan Centrum Migratie & Ontwikkeling
Centre Euro-méditerranéen de Migration & Développement

3^e Weteringdwarsstraat 24
1017 TC Amsterdam
Postbus 59676, 1040 LD Amsterdam
T: 0031(0)20 – 428 88 25
GSM: 0031(0)6655818828
GSM: 00212(0)679520656
F: 0031(0)20 – 463 62 22
E: info@emcemo.nl, www.emcemo.nl